المجلة العربية للعلوم الانسانية ـ العدد الخامس ـ المجلد الثاني ـ ص ص (٧ـ ٢٥)

تأسيس القنصلية الامريكية في الكويت
دراسة في ضوء وثائق دار السجلات العامة البريطانية

بدر الدين عباس الخصوصي

قسم التاريخ ـ جامعة الكويت

ملخص

تهتم هذه الدراسة بتسليط الضوء على الظروف والملابسات التي أحاطت بتأسيس القنصلية الامريكية في الكويت ، وهي دراسة جديدة في حد ذاتها ، فلم يسبق للباحثين أن خاضوها من قبل .

وتعتمد هذه الدراسة على وثائق دار السجلات العامة في لندن ، وهي توضح الصراع الخفي الذي كان يدور بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فالأولى حريصة على الاحتفاظ بالمركز الذي تبوأته ، والأخرى حريصة على أن تدعم وجودها في منطقة غدت مجالات لنشاط شركاتها البترولية .

وقد رافق حصول الشركات الامريكية على نصيب من بترول الكويت ، قدوم عدد كبير من الأمريكيين اليها للعمل في تلك الشركات ، مما جعل المسؤولين الأمريكيين يشعرون بحاجتهم الماسة إلى تأسيس قنصلية لبلادهم في الكويت لرعاية مصالح الجالية الأمريكية العاملة بها .

ولكي يتحقق للأمريكيين ذلك ، سعوا لمعرفة ما إذا كانت الحكومة البريطانية التي تحظي بمعاهدة صداقة خاصة مع شيخ الكويت عام ١٨٩٩ ستوافق على تأسيس تلك القنصلية . غير أن هؤلاء لم يرحبوا في البداية خشية أن يهدد الأمريكيون نفوذهم ، واقترحوا بدلا من ذلك قيام القنصل الأمريكي في البصرة بالمهام القنصلية للجالية الأمريكية في الكويت .

لم يقبل الأمريكيون اقتراح الإنجليز ، وسعوا إلى إزالة المخاوف التي كانت تقلقهم ، فأوضحوا لهم أن تعيين القنصل الأمريكي في الكويت لن يضعف من مركز الإنجليز هناك ، بل سيفيد المصالح المشتركة لكل من الدولتين .

ولكي يطمئن الإنجليز على مصالحهم ، أبدوا تحفظاتهم حول البنود السياسية الواردة في الاتفاقات المعقودة مع الشركات البترولية العاملة في الكويت ، وحول الإجراءات القضائية القائمة فيها ، وكذلك حول الجهة التي ستصدر قرار تعيين القنصل الأمريكي . وقد أبدى الامريكيون تساهلاً كبيراً مع الانجليز حول تلك التحفظات ، وهو ما أفسح المجال أمامهم لتأسيس قنصليتهم في الكويت .

شهدت الكويت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين منافسة حادة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للحصول على حق البحث والتنقيب عن البترول في أراضيها ، وهي المنافسة التي جعلت بريطانيا تخشى على مصالحها ونفوذها ليس في الكويت فحسب ، ولكن في منطقة الخليج العربي أيضا .

والواقع أن بريطانيا كانت حريصة على الاحتفاظ بما حققته لنفسها في منطقة الخليج باعتبارها احدى الخطوط الأمامية للدفاع عن الهند ، ومن ثم أحكمت قبضتها عليها بعد أن رسخت تجزئتها ، وأبرمت الاتفاقات والتعهدات الثنائيةوالجماعية مع حكامها ، وفرضت حمايتها عليها ، وحالت بينها وبين الاتصال بأية دولة أخرى ، مما جعلها تدخل في منافسات مع فرنسا وروسيا والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة ، فان صلتها بالمنطقة تعود الى عام ١٨٣٣ عندما عقدت معاهدة صداقة وتجارة مع سلطنة مسقط ، غير أنها لم تلبث أن أخذت تبدي اهتمامها بها مع أوائل القرن الحالي ، عندما دأبت على ارسال بعثات التبشير وحملات البحث والتنقيب عن البترول بعد أن طالبت بتطبيق « سياسة الباب المفتوح » التي اعتبرتها ثمرة من ثمرات جهودها في الحرب العالمية الأولى .

وعلى ذلك أخذ الأمريكيون يكثفون نشاطهم وجهودهم في منطقة الخليج فاتجهوا بأنظارهم نحو العراق وتمكنوا من الاسهام في شركة البترول التركية(TPC) التي عرفت فيما بعد بشركة بترول العراق(IPC) .

كما تطلع الأمريكيون نحو المشيخات العربية ، فاستغلوا فرصة فشل « المجموعة الشرقية

والعامة » في العثور على البترول ، وحاجة « ابن سعود » الى المال لتطوير أجهزة الدولة التي أقامها ، وتمكنوا من الحصول على امتياز منطقة الاحساء في ٢٩ مايو ١٩٣٣ . ولم تكد تمضي ثلاث سنوات حتى دخلت شركة « تكساس » الأمريكية مع شركة « ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا » صاحبة الامتياز في شركة « البترول العربية الأمريكية » التي عرفت باسم « أرامكو » منذ عام ١٩٤٤ .

واصل الأمريكيون جهودهم ، فاتجهوا نحو البحرين ، وتمكنت شركة « ستاندرد اويل أوف كاليفورنيا »(SOCAI) من استحواذ امتيازه في ٢١ ديسمبر ١٩٢٨ ، مما أثار الانجليز الذين طالبوا بشرط الجنسية ، وقد تم الاتفاق على تأسيس فرع مستقل من(SOCAI) مسجل في كندا ويحمل جنسية احدى دول الكومنولث البريطاني باسم « شركة بترول البحرين » أو « بابكو »(BAPCO) التي حصلت على امتياز بترول البحرين عام ١٩٣٢ .

وجه الأمريكيون اهتمامهم بعد ذلك صوب الكويت ، فساندوا « المجموعة الشرقية والعامة المحدودة » في جهودها للحصول على بترول الكويت ، وأحبطوا محاولات شركة البترول الانجليزية الفارسية(APOC) في هذا السبيل بتقديم عروض مالية أفضل ، مما اضطر المسؤولين في(APOC) الى مباحثة المسؤولين في مجموعة بترول الخليج الأمريكية بشأن تكوين شركة تعرف باسم « شركة بترول الكويت المحدودة »(KOC) في ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ التي دخلت في مباحثات مع شيخ الكويت انتهت بحصول الشركة على امتياز بترول الكويت في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ .

والى جانب قيام « شركة بترول الخليج » « جالف » بمشاركة « شركة البترول الانجليزية الفارسية » ملكية « شركة بترول الكويت المحدودة » ، حصلت « شركة البترول الأمريكية المستقلة »(AMINOIL) على امتياز الجزء التابع للكويت في المنطقة المحايدة في ٢٨ يونيو ١٩٤٨.وقد رافق هذا قدوم عدد غير قليل من الأمريكيين الى الكويت ، مما جعل المسؤولين الأمريكيين يشعرون بحاجتهم الماسة الى تأسيس قنصلية لبلادهم في الكويت لرعاية مصالح الجالية الأمريكية العاملة بها .

فكرة القنصلية :

وعلى الرغم من أن الوثائق التي رجعنا اليها لا تحدد على وجه اليقين التاريخ الذي نبتت فيه فكرة تأسيس القنصلية الأمريكية في الكويت ، فان في وسعنا الجزم بأن تلك الفكرة كانت

موضع نقاش بين السفارة الأمريكية بلندن والادارة الشرقية التابعة لوزارة الخارجية البريطانية في مارس عام ١٩٤٨ وذلك عندما أجرت السفارة المذكورة اتصالاتها بوزارة الخارجية البريطانية في ١٥ ابريل عام ١٩٤٨ بناء على طلب الادارة الأمريكية بتاريخ ٨ مارس ١٩٤٨لمعرفة ما اذا كانت الحكومة البريطانية التي تحظى بمعاهدة صداقة خاصة مع شيخ الكويت عام ١٨٩٩ ستوافق على تأسيس قنصلية للولايات المتحدة في الكويت[١] .

وقد أجاب المسؤولون البريطانيون على استفسار السفارة الأمريكية في لندن بأنهم يفضلون قيام الممثل القنصلي في البصرة بالأعمال القنصلية للرعايا الأمريكيين في الكويت بطريقة غير رسمية عن طريق الوكيل السياسي البريطاني هناك ، الذي سيبذل ما في وسعه لمساعدته وللتأكد من أن مصالح الولايات المتحدة تلقى كل اهتمام ورعاية .

فاذا ما كان ذلك مقبولا لدى الأمريكيين ، فسوف يرسل الانجليز بالتعليمات الضرورية لسلطاتهم في الخليج لتنفيذها ولتقديم المساعدات الممكنة لممثل الولايات المتحدة القنصلي في البصرة لكي ينهض بأعباء مهامه في الكويت[٢] .

ولعلنا نتساءل هنا : ما الذي جعل الانجليز يحبذون فكرة قيام القنصل الأمريكي في البصرة بالمهام القنصلية للجالية الأمريكية في الكويت ؟ ولماذا لم يرحبوا في البداية بفكرة تعيين قنصل للولايات المتحدة فيها ؟

تشير الوثائق الى أن الانجليز لم يرحبوا في بداية الأمر بفكرة تعيين قنصل للولايات المتحدة الأمريكية في الكويت خشية أن يعمد الأمريكيون الى تدعيم وجودهم فيها بالدرجة التي قد تهدد مكانة الانجليز هناك[٣] ، كما كانوا يخشون الاقدام على عمل قد يحفز الدول الأخرى التي لها مصالح في الكويت الى تقديم طلبات مماثلة كمصر والعراق والمملكة العربية السعودية وايران والهند وباكستان وفرنسا[٤] ، ولذا حبذت السلطات البريطانية فكرة قيام القنصل الأمريكي في البصرة بالمهام التي كان سيكلف بها القنصل الأمريكي المقترح تعيينه في الكويت .

ويبدو أن السفارة الأمريكية في لندن لم تكن مرتاحة لموقف الحكومة البريطانية تجاه قيام الممثل الأمريكي في البصرة بأعمال الجالية الأمريكية في الكويت ، ولذلك حرصت السفارة على أن توضح للانجليز أن قنصل الولايات المتحدة في البصرة يقوم منذ بعض الوقت بانجاز الخدمات القنصلية للجالية الأمريكية الكبيرة في الكويت عن طريق المراسلة والقيام بزيارات

من آن لآخر ، وأنه على الرغم من اخلاصه وسعيه لانجاح مهمته ، فان تجربته قد أظهرت أنه غير قادر على القيام بمسؤولياته على النحو المطلوب[٥] .

وعليه ، فان حاجة الولايات المتحدة لوجود قنصل لها في الكويت ماسة وملحة وعاجلة ، خاصة وان شركة بترول الخليج « جالف » قد سبق لها أن لفتت أنظار الادارة الى ضرورة وجود قنصلية أمريكية في الكويت ، كما أن شركة البترول الأمريكية المستقلة أخذت هي الأخرى تحث على اقامة تلك القنصلية للقيام بالخدمات القنصلية للجالية الأمريكية العاملة في الكويت والتي يمكن اجمالها على النحو التالي[٦] .

١ ـ انجاز أعمال الجالية الأمريكية :

لا شك أن وجود مئات الأمريكيين في الكويت ، وتوقع مجيء أعداد كبيرة أخرى منهم اليها للعمل في المشاريع البترولية والبرامج الانشائية ، يجعل الحاجة ماسة ومستمرة للخدمات القنصلية ، ولكل ما يتعلق بشؤون جوازات السفر. حقيقة ان حاجة القادمين الأمريكيين الجدد للخدمات الخاصة بجوازات السفر قليلة نسبيا ، لكونها صالحة لفترة عامين أو أقل ، غير أنه مع مرور الوقت تتزايد حاجة هؤلاء الى مثل هذه الخدمات بمقدار نسبة عدد الأمريكيين المقيمين ، كما تتزايد الحاجة الى توثيق شهادات الميلاد والزواج وحصر أعداد المواليد والوفيات ، وتسجيل المواطنين الأمريكيين والاحتفاظ بملفات تبين مكان وجودهم .

٢ ـ حماية المواطنين الأمريكيين :

تتكفل حكومة الولايات المتحدة بتقديم الحماية المناسبة لمواطنيها أينما كانوا ، ولكي تتمكن من ذلك اتجهت الى تعيين ضباط قناصل في المناطق التي يقيمون فيها ، ولما كانت الكويت احدى تلك المناطق ، لذا فان وجود قنصل أمريكي فيها سيكفل للأمريكيين تلك الحماية . واذا كانت الحكومة الأمريكية قد قبلت في الوقت الحاضر بمثول الأمريكيين أمام محكمة الوكالة في الكويت والخضوع للنظام القضائي البريطاني ، فان من حق المواطن الأمريكي الماثل أمام القضاء أن يحظى بالحماية ، وهذا لا يتأتى الا بوجود ضابط مقيم بالقرب من المواطنين الأمريكيين ويعتقد المسئولون الامريكيون بأن الحكومة البريطانية ستدرك الفائدة المشتركة لحكومتي الدولتين اذا ما أقيم تمثيل أمريكي فعال في الكويت .

٣ ـ الاشراف على أعمال الشحن والبحارة :

يصل الكويت حاليا ما يزيد على مائة ناقلة بترول أمريكية لنقل البترول من ميناء الكويت سنويا ، وسوف يتزايد عدد تلك الناقلات بتزايد كمية البترول المستخرج من الكويت ، كما سيتزايد عدد السفن الأمريكية التي تحمل السلع التجارية الى الكويت كل عام . ويتولى القنصل الأمريكي في البصرة ـ في الوقت الحاضر ـ القيام بخدمات عمليات الشحن ، غير أنه غير قادر على تقديم كافة الخدمات المطلوبة منه قانونا كفحص أوراق السفن وايداعها ، واصدار خروجيات للبحارة ومنحهم الاجازات بسبب بعده عن الميناء ، وما دام يقوم بتوثيق أعمال الشحن والبحارة بالبريد أو التوقيع على بياض ، فليس في وسعه فحص كل حالة على حدة شخصيا لتقرير صحتها بما يتعارض مع قوانين الخدمة الخارجية او النظام الأساسي للكونجرس .

ولقد كانت مسؤوليات القناصل تجاه البحارة الأمريكيين هي الأساس في قيام الكونجرس بالموافقة على وجود تمثيل قنصلي للولايات المتحدة في الخارج ، ولذا فان طبيعة مثل تلك الواجبات في ميناء كالكويت تطؤه السفن الأمريكية تستلزم وجود قنصل للولايات المتحدة في الكويت .

٤ ـ توثيق قوائم السلع :

وتتزايد حاجة الولايات المتحدة الى قنصل في الكويت للقيام بتوثيق قوائم السلع المحملة الى الولايات المتحدة سواء كانت تلك السلع منتجة محليا أو تمر عبر مشيخة الكويت . واذا كان توقيع القوائم القنصلية يتم حاليا بالبريد ، فان وجود قنصل أمريكي مقيم في الكويت سيؤكد للأمريكيين ان حمولات السفن معدة طبقا لقوانين الولايات المتحدة وقواعد الاستيراد الأمريكية .

٥ ـ ارسال التقارير القنصلية :

ويقع على عاتق القناصل مسؤولية اعداد التقارير حول الأمور التي سبق ذكرها وحول الأمور الأخرى التي تؤثر في اقتصاد الولايات المتحدة وعلاقاتها التجارية بالمنطقة . فاهتمام الولايات المتحدة الاقتصادي بالكويت أمر لا يحتاج الى تأكيد ، ولذا تزداد حاجة ادارة الدولة والمؤسسات الأمريكية المعنية الى تقارير القناصل ، وهذه التقارير ينبغي أن

تغطي موضوعات متنوعة شتى كالأحوال المالية والسلع والاتجاهات الاقتصادية الرئيسية وطبيعة النشاط الاقتصادي في الكويت .

وعلى ذلك تصبح التقارير القنصلية الأمريكية القادمة من الكويت وشموليتها لها أهميتها الخاصة غير المحدودة ، ولكي تضمن الولايات المتحدة وصولها وتحسين نوعيتها لا بد من تعيين قنصل لها في الكويت خصوصا بعد أن تزايد حجم المصالح الأمريكية فيها .

٦ ـ تنظيم العلاقات مع ممثلي الشركات الأمريكية والرسميين المحليين :

وعلى الرغم من قيام قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في البصرة بالاتصال بممثلي الشركات الأمريكية في الكويت ومع الرسميين المحليين هناك لتسوية المنازعات التي قد تنشب ، فان ادارة الدولة تعتقد أن في الامكان التوصل الى تسوية معقولة بين المتنازعين عن طريق وجود ممثل قنصلي أمريكي في الكويت يعمل بالتعاون مع الفرقاء المتنازعين ومع الوكيل السياسي البريطاني ، فضلا عن أن وجود مثل هذا القنصل سيساعد على تنسيق علاقات الولايات المتحدة المتنامية في الكويت .

وازاء تزايد حاجة الولايات المتحدة الى تأسيس قنصلية لها في الكويت ، حرص الأمريكيون على ازالة المخاوف التي كانت تقلق الانجليز ، فأوضحوا لهم أن تعيين القنصل الأمريكي في الكويت لن يضعف من مركز الانجليز هناك ، بل سيفيد المصالح المشتركة لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة[٧] . أما فيما يتعلق بالطلبات المقدمة من الدول الأخرى لإقامة قنصليات في الكويت ، ففي امكان الانجليز الاستمرار في رفضها بحجة افتقارها الى وجود مصالح ملموسة لها في الكويت اذا ما قورنت بمصالح الولايات المتحدة فيها[٨] .

واذا كان الانجليز يذهبون الى أن هناك تشابها في التسهيلات القنصلية بين الكويت والبحرين ، فان الأمريكيين يعتقدون أن القيام بحاجات الولايات المتحدة القنصلية في البحرين عن طريق قنصليتها في الظهران لم يكن اجراء فعالا أو عملا ملائما ، مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية غير راغبة في تكراره في الكويت .

وعلى الرغم من وجاهة حجة الولايات المتحدة ، فان الانجليز كانوا مدركين

للأبعاد التي قد تترتب على السماح للأمريكيين بتأسيس قنصلية لهم في الكويت ، خاصة وان الاتفاقية القنصلية التي عقدتها بريطانيا مع الولايات المتحدة الامريكية ، والتي كانت بسبيل عقد مثيل لها مع دول أخرى وقتذاك ، تتضمن الحق في تعيين قنصل أو ضابط قنصلي أينما توجد قنصلية في دولة ثالثة ، وفي أي مكان قد توافق فيه دولة على اقامة قنصلية بها[٩] .

ولذا أدرك الانجليز أنهم اذا ما وافقوا على طلب افتتاح قنصلية للأمريكيين في الكويت ، فانهم يتوقعون أن تحذو دول أخرى حذوهم كمصر والعراق[١٠] دون أن يكون في مقدورهم رفض طلب أي منهما[١١] ، مما قد يفسح المجال أمام انتقال دعوات التنديد بالاستعمار البريطاني ، والتأثر بالأفكار الوطنية والتحررية السائدة هناك للحصول على الاستقلال والدخول في عضوية جامعة الدول العربية[١٢] ، وهو الأمر الذي قد يدخل الكويت في دوامة الخلافات العربية ، ويجعلها تفرض القيود الوطنية على أنشطة الأجانب[١٣] . وهذا لن يكون في صالح أي من الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة[١٤] فضلا عن أن السماح لتلك الدول بوجود قناصل لها في الكويت سيدفعها الى المطالبة بأن يكون لها تمثيل مماثل في البحرين حيث تنطبق عليها اعتبارات مماثلة[١٥] .

وقاد ساد الاعتقاد لدى المسؤولين الانجليز بأن الأمريكيين سوف يزنون الاعتبارات السابقة بعناية قبل الوصول الى قرار نهائي في الموضوع . فاذا قرروا أنهم راغبون في السير قدما نحو تعيين قنصل لهم في الكويت على الرغم من تلك الاعتبارات ، فلن يكون هناك اعتراض من جانب الانجليز على تعيين القنصل شريطة أن لا يؤثر ذلك على مكانة الانجليز في الكويت ، وأن لا يترتب عليه أي تغيير في البنود السياسية الواردة في الاتفاقات المبرمة مع الشركات البترولية[١٦] .

التحفظات البريطانية :

ولكي يطمئن الانجليز على مصالحهم في الكويت ، ولتحاشي المخاطر والصعوبات التي قد تنجم عن هذا التعيين ، أبدى المسؤولون الانجليز تحفظاتهم حول الأمور الثلاثة التالية [١٧] :

١ ـ البنود السياسية الواردة في الاتفاقات المعقودة مع « شركة بترول الكويت » و« شركة

البترول الأمريكية المستقلة » والتي قد ترد بشكل مماثل في أي اتفاق يتم مع أي شركة قد تحصل على امتياز البحث والكشف عن البترول في قاع البحر التابع للكويت .

٢ ـ الاجراءات القضائية القائمة في الكويت التي تخول الوكيل السياسي البريطاني مسؤولية التعامل في المسائل القضائية التي تخص الأجانب من غير العرب .

٣ ـ الجهة التي ينبغي أن تصدر قرار تعيين قنصل الولايات المتحدة في الكويت دون المساس بالوضع الذي تحظى به بريطانيا في الكويت .

أولا : البنود السياسية الواردة في الاتفاقات البترولية :

ففيما يتعلق بالتحفظ الأول حرص الانجليز على ابلاغ الأمريكيين بأنهم في الوقت الذي قد يقبلون فيه بوجود قنصل للولايات المتحدة في الكويت ، فانهم يرغبون منهم الموافقة على عدم المساس بالبنود السياسية الواردة في الاتفاقات البترولية .

وقد استجاب الأمريكيون لذلك عندما أعلنوا موافقتهم على أنه اذا ما تم تعيين ضابط قنصلي للولايات المتحدة في الكويت ، فان مثل هذا التعيين لن يؤثر في البنود السياسية الواردة في الاتفاقات المعقودة في الماضي أو التي ستعقد في المستقبل بين حكومة المملكة المتحدة وأصحاب الامتيازات البترولية العاملة في الأراضي الكويتية[١٨] وأبدى الأمريكيون موافقتهم على أن تدور العلاقات بين شيخ الكويت والشركات البترولية عن طريق الوكيل السياسي البريطاني فيما عدا الأمور الروتينية[١٩] .

ثانيا : الاجراءات القضائية القائمة في الكويت :

أما بالنسبة للتحفظ الثاني فتشير الوثائق الى أن أخشى ما كان يخشاه الانجليز هو أن يعمد الأمريكيون الى تقويض مكانتهم في الكويت اذا ما سمحوا لهم باقامة قنصلية فيها[٢٠] ، ولذا حرصوا على عدم المساس بالامتيازات القضائية القنصلية المخولة لهم والتي بمقتضاها يمثل الأجانب المقيمون في الكويت أمام محكمة الوكالة البريطانية القائمة هناك ، ومن ثم لم يقبلوا تحفظ الأمريكيين على هذا الحق عندما أعربوا لهم عن قبولهم بمحاكمة المواطنين الأمريكيين أمام محكمة الوكالة « في الوقت الحاضر » وفق النظام القضائي السائد هناك[٢١] .

فسر الانجليز عبارة « في الوقت الحاضر » على أنها محاولة من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الأمور القضائية المخولة لهم واعتبروها تلميحا من الأمريكيين عن اعتزامهم التقدم مستقبلا باقتراحات لاقامة محاكم قنصلية أمريكية في الكويت ،[٢٢] مما دفع بالانجليز الى ابلاغ الأمريكيين بأنهم ليست لديهم نية قبول أي نظام يخل بالتشريع الوطني القائم هناك ، لما في ذلك من مساس بأمر من الأمور التي تهم حكومة المملكة المتحدة التي عمدت مؤخرا الى ادخال اصلاحات تدريجية عليه تتلاءم ومصلحة المواطنين الأجانب الذين يمثلون أمام محكمة الوكالة[٢٣] .

وإزاء هذا الموقف المتشدد من جانب الانجليز ، أعلن الأمريكيون أنهم لا يفكرون في إقامة محكمة قنصلية في الكويت ، وأن سياستهم قائمة على تحاشي المساس بالسلطة القضائية الوطنية ، وأن استخدامهم عبارة « في الوقت الحاضر » تهدف الى مواكبة التغييرات المحتملة في الترتيبات القضائية بين مشيخة الكويت والمملكة المتحدة[٢٤] .

ثالثا : **قرار تعيين قنصل الولايات المتحدة في الكويت :**

وفيما يختص بالتحفظ الثالث ، تشير الوثائق الى أن الانجليز اعتبروا مسألة تعيين قنصل للولايات المتحدة الأمريكية في الكويت من الأمور التي تهم حكومة المملكة المتحدة وحدها[٢٥] ، ولذا سعى هؤلاء الى جمع الآراء المختلفة حول قرار التعيين ، وفي الوقت الذي اقترح فيه بعضهم اصدار قرار مشترك يوقع عليه ملك المملكة المتحدة وشيخ الكويت ؛ حبذ آخرون صدور قرار موقع من شيخ الكويت ومصدق عليه من المقيم البريطاني في الخليج العربي . وبينما رأى البعض أن الإجراء الأفضل من الوجهة القانونية يكون في اصدار قرارين أحدهما من الملك والآخر من الشيخ ؛ اعتقد البعض الآخر أن الاجراء الوحيد الذي يمكن للانجليز الموافقة عليه هو أن تقوم حكومة المملكة المتحدة باصدار قرار منفرد حول هذا الخصوص[٢٦] .

ناقش المستشارون الانجليز الآراء المطروحة ، وأبدوا ملاحظاتهم عليها ، فذكروا ان شروط تعيين قنصل الولايات المتحدة في الكويت ستكون بمثابة سابقة يحتذى بها ، لذلك فمن الضروري ان تكون هذه الشروط متمشية مع المركز الرسمي الذي تحظى به المملكة المتحدة بحكم اتفاقها مع شيخ الكويت في ٢٣ يناير عام ١٨٩٩ والبلاغ المسلم له في ٣ نوفمبر عام ١٩١٤ ، وعليه فان اي انتقاص لهذا المركز قد يؤدي على المدى الطويل الى تقويض قدرة

الانجليز على الاشراف على علاقات الكويت الخارجية ، مما قد يضر بمصالحها ومصالح اصحاب الامتيازات الاجانب[٢٧] .

ولذا لم يلق الرأي الاول الخاص بصدور قرار مشترك من ملك المملكة المتحدة وشيخ الكويت قبولا من المستشارين الانجليز لاعتقادهم ان الاخذ به سيكون بمثابة سابقة جديدة تجعل سلطة حكومة المملكة المتحدة مساوية لسلطة شيخ الكويت بما لا ينطبق مع اتفاق عام ١٨٩٩ ، فضلا عن انه يسمح للقنصل الامريكي بالاتصال بكل من شيخ الكويت والوكيل السياسي البريطاني على نحو متكافىء .[٢٨]

أما الرأي الثاني المتعلق بقرار الشيخ وتصديق المقيم البريطاني ، فقد وجد ترحيبا من المستشارين الانجليز على اعتبار انه ليس هناك ما يمنع ملك بريطانيا من تخويل شيخ الكويت حق اصدار قرار منفرد ، غير انه في هذه الحالة يكون من الملائم ان يصدق المقيم البريطاني في الخليج على توقيع الشيخ . وفي رأي هؤلاء المستشارين انه توجد سابقة لهذا الاجراء مع إمارة شرقي الاردن عندما كانت خاضعة للانتداب البريطاني حيث كان يجوز للدولة المنتدبة نقل حقها في اصدار القرار الى أمير شرقي الاردن ، كما كان من حق المندوب السامي البريطاني في القدس التصديق على قرار الامير .[٢٩]

وعلى الرغم من تسليم المسؤولين الانجليز بذلك ، فانهم كانوا على يقين من ان هذا الاجراء سيجعل من حق القنصل الامريكي الاتصال المباشر مع شيخ الكويت على نحو ما يحظي به الوكيل السياسي البريطاني هناك ، ومن ثم لم يحبذوه .[٣٠]

وفيما يتعلق بالرأي الثالث الخاص باصدار قرارين أحدهما من الملك والآخر من الشيخ ، فعلى الرغم من وجاهة هذا الرأي ويقين الانجليز ان الامريكيين سيقبلون به لأن قنصلهم سيكون موجودا في الكويت بموافقة رسمية من شيخها ، فان المستشارين لم يرحبوا به لأنه يسمح للقنصل الامريكي بالتعامل مباشرة مع شيخ الكويت[٣١] مما اضطر انصاره الى ادخال تعديل عليه بمقتضاه يكون قرار تعيين القنصل صادرا من الملك فقط في الوقت الذي يقوم فيه الشيخ بإصدار «تعميم» أو « براءة » إلى المسؤولين في إمارته لتقديم مساعداتهم للقنصل[٣٢] على نمط « البراءة » التي كان يصدرها سلطان زنزبار .[٣٣].

وازاء الملاحظات التي أبداها ا المستشارون الانجليز على الآراء الثلاثة الأولى المطروحة بشأن الكيفية التي ينبغي ان يصدر بها القرار ، لم يعد أمام المسؤولين الانجليز سوى الرأي الرابع والأخير الخاص بضرورة قيام ملك المملكة المتحدة باصدار قرار منفرد بشأن تعيين

قنصل الولايات المتحدة الامريكية في الكويت ، فقد اعتبره المسؤولون الاجراء الوحيد والصحيح الذي يتناسب مع مركز الانجليز في الكويت الذي يجعل الحكومة البريطانية هي المسؤولة عن شؤون الكويت الخارجية والذي بوسعه ان يحول في المستقبل دون مطالبة القناصل الآخرين بحق الاتصال مباشرة بشيخ الكويت . وبمقتضى هذا الاقتراح لا يجوز لقنصل الولايات المتحدة في الكويت الاتصال بالشيخ الا في وجود الوكيل السياسي البريطاني هناك فيما عدا « الأمور الروتينية »[٣٤]

وقد ثارت أمام المسؤولين الانجليز مسألة التمييز بين « الأمور الروتينية » و « الأمور غير الروتينية » واتفقت آراؤهم على وجوب تحديد مفهوم « الأمور الروتينية » منعا لأي خلط أو تجاوز[٣٥] . وبعد مناقشات مطولة جرى حصر وتحديد « الأمور الروتينية » على النحو التالي :

١ ـ الاستفسارات التجارية .
٢ ـ نقل المعلومات العامة .
٣ ـ طلب مقابلة الرسميين الحكوميين .
٤ ـ زيارة مؤسسات الامارة .
٥ ـ الاستعلام عن الأمور الصحية والحجر الصحي .
٦ ـ تقديم التهاني والتعازي .

ففي مثل تلك الأمور يكون من حق قنصل الولايات المتحدة التعامل مباشرة مع السلطات الكويتية بناء على ترتيب سابق يجريه مع سكرتارية الشيخ وبدون حاجة للرجوع الى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت .[٣٦]

وعلى الرغم من موافقة الانجليز من حيث المبدأ على فكرة تعيين قنصل للولايات المتحدة في الكويت ، فان الامل كان يراودهم في ان يؤجل[٣٧] الأمريكيون النظر في هذا الموضوع لبعض الوقت في ضوء التقارير الواردة إليهم من الخليج عن تناقص عدد الامريكيين العاملين في الكويت بدرجة لا تجعل هناك مبررا لتأسيس قنصلية لهم فيها[٣٨] .

وإزاء هذا التطور الجديد انقسم الأمريكيون إلى فريقين :

الأول : يرى ان حجم العمل في الكويت لا يتطلب تأسيس قنصلية امريكية فيها ، ومن ثم حبذ إلحاق الواجبات القنصلية الأمريكية في الكويت بأي من القنصليتين الأمريكيتين القائمتين في البصرة او الظهران .[٣٩]

الثاني : من رأيه ان تناقص عدد أبناء الجالية الأمريكية في الكويت فضلا عن أنه مؤقت ، فإنه لا يعني تضاؤل المصالح الأمريكية فيها ، فوجود الشركات البترولية العاملة هناك ، ومجيء السفن الأمريكية إليها يجعلان حاجة الولايات المتحدة لاقامة قنصلية لها في الكويت ماسة وحيوية .

ويبدو أن الفريق الأول كون رأيه بناء على المعلومات التي حصل عليها بحكم وجوده في المنطقة ، إذ تشير إحدى الوثائق إلى أن السفير الامريكي في بغداد بعث بالمستر Clifton P.English القنصل الأمريكي الجديد في البصرة الى الكويت للتأكد من أن حجم العمل يستحق افتتاح قنصلية للولايات المتحدة فيها ، ولتحديد نوع العمل الذي يمكن ان ينهض به القنصل الامريكي اذا ما تم تعيينه في الكويت .[٤٠]

وقد وجد ان القنصل الجديد ستنحصر جهوده حول جمع الاحصائيات البترولية وتسجيل جوازات سفر الجالية الأمريكية في الكويت والتعرف على عروض السوق وكتابة تقارير عن التجار العرب وهو عمل لن يستغرق كل وقت القنصل الأمريكي اذا ما تم تعيينه في الكويت ، ومن ثم يصبح في الامكان لنائب القنصل ان ينهض بذلك بطريقة غير رسمية ، كما يصبح في وسع الأمريكيين إلحاق المسؤوليات القنصلية في الكويت بالقنصلية الامريكية القائمة في البصرة ، وهو أمر كان يلقى معارضة[٤١] من المستر « هارت »[٤٢] Mr. Hart القنصل الامريكي العام في الظهران لرغبته في إناطة تلك المسؤوليات إليه ، غير انه لم يجد مبررا لذلك لأن الظهران ليس لها اتصال مباشر مع الكويت بعكس البصرة القريبة من الكويت .[٤٣]

وعلى الرغم من وجاهة رأي الفريق الأول ، فإن وجهة نظر الفريق الثاني لم تلبث ان تغلبت بحكم اطلاعها على خبايا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبحكم نظرتها لمستقبل مصالح الولايات المتحدة في الكويت ، وليقينها من تزايد عدد الامريكيين العاملين في الكويت في المستقبل نتيجة استمرار تطوير عمليات التنقيب عن البترول في المنطقة المحايدة التي تنهض به شركة البترول الامريكية المستقلة Aminoil وشركة الباسيفيك الغربية P.W.O.C.

أما فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة الامريكية من قرار تعيين القنصل ، فتشير الوثائق إلى أن الأمريكيين كانوا يأملون في أن يصدر من شيخ الكويت وحكومة المملكة المتحدة أو من الشيخ وتصديق ممثل الحكومة البريطانية هناك [٤٤] ولذا لم يتقبل الأمريكيون فكرة عدم

اتصال قنصلهم بالشيخ إلا في وجود الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ، وكانوا يفضلون عمل الترتيبات التي تمكنهم من التوفيق بين حقائق الموقف في الكويت والحفاظ على هيبة الولايات المتحدة وممثليها القنصليين[٤٥] .

أصر الامريكيون على موقفهم بشأن القرار ، وأكدوا ان اتفاقية ٢٣ يناير عام ١٨٩٩ مع حاكم الكويت ـ التي تعهد فيها عن نفسه وورثته وخلفائه « بعدم استقبال وكيل أو ممثل أي دولة أو حكومة في أي مكان داخل أراضيه دون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية »ـ لا تحول دون استقبال الشيخ للممثلين الاجانب وانما تتطلب فقط الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية[٤٦] ، ولذلك لم يبد الأمريكيون اي اهتمام أو ملاحظة حول قائمة « الأمور الروتينية » التي أوجب الانجليز على القنصل الامريكي الاتصال بمقتضاها مع السلطات الكويتية[٤٧] ، لأنهم ما داموا مصرين على أن القرار يجب أن يوقعه شيخ الكويت ، فللقنصل الأمريكي حرية الاتصال به في جميع الأمور وليس « الأمور الروتينية » فقط على نحو ما يرغب الانجليز[٤٨]

لم تفتر عزيمة الأمريكيين ، فطالبوا الانجليز بأن يطبقوا على الكويت ما هو مطبق بالفعل في مراكش ، فالبلدان ـ من وجهة نظرهم ـ يخضعان للحماية ، ومع ذلك يتسلم القناصل الامريكيون في الدار البيضاء والرباط قرار تعيينهم باسم السلطان من المقيم الفرنسي نيابة عن وزير الخارجية الفرنسية ، في حين أن الانجليز غير راغبين في ان يقوم شيخ الكويت بذلك بحجة الاختلاف الكبير بين وضع البلدين .[٤٩]

غير أن الأمريكيين لم يتقبلوا وجهة النظر الانجليزية على اساس ان البلاغ البريطاني لشيخ الكويت الصادر في ٣ نوفبمر عام ١٩١٤ ومذكرة الحكومة البريطانية لحكومة الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ ٩ ابريل عام ١٩٣٢ لا يجعلان الانجليز ينظرون الى الكويت على انها اقليم بريطاني ، بل كمشيخة مستقلة يحق لحاكمها إصدار قرار تعيين القنصل الأمريكي في بلاده[٥٠]

وعلى الرغم من ذلك ، فإن الأمريكيين يقبلون بأن يتخذ في الكويت إجراء مشابه لما هو موجود في مراكش فيصدر القرار باسم الشيخ عن طريق الوكيل السياسي البريطاني في الكويت نيابة عن وزير الخارجية البريطانية[٥١] ، كما أنهم لن يعترضوا اذا ما صدر قرار تعيين القنصل الأمريكي في الكويت بصيغة مماثلة للبراءة التي كان يصدرها سلطان زنزبار بقرار من ملك انجلترا وهو إجراء يتفق مع الوضع التعاهدي الخاص القائم بين حكومة المملكة المتحدة ومشيخة الكويت[٥٢]

خاتمه

وعلى هذا النحو أبدى الأمريكيون تساهلا كبيرا مع الانجليز بشأن التحفظات التي سبق لهم أن أبدوها بخصوص الالتزام بعدم المساس بالبنود السياسية الواردة في الاتفاقات البترولية المعقودة في الماضي او التي ستعقد في المستقبل بين الانجليز وأصحاب الامتيازات البترولية العاملة في الأراضي الكويتية[٥٣] وكذلك التعهد بعدم الاخلال بالاجراءات القضائية القائمة في الكويت ، أو بحق الانجليز في إقرار صيغة ملائمة بخصوص قرار تعيين القنصل الأمريكي في الكويت[٥٤] وهي تحفظات حرص الانجليز من خلالها على الاحتفاظ بمركزهم الخاص في الكويت ، مما أفسح المجال أمام الأمريكيين لتأسيس قنصليتهم في الكويت[٥٥]

الهوامش

(1.2): F.O. 371/75038, XC/A/5191, from G. Lewis Jones to Bernard A.B. Burrows. Confidential. E. 5562.

٣ ـ وكان قد سبق للانجليز أن أعربوا للأمريكيين عن عدم موافقتهم على تأسيس قنصلية أمريكية في أي من المشيخات العربية في الخليج وذلك في الخطاب رقم 91/796/1580 E لعام ١٩٤٣ أنظر :ـ

F.O. 371/75038, XC/A/5191, Preliminary reach in Bahrain and Kuwait to U.S. Proposal to open a Consulate in Kuwait. dated 14 May, 1949, E.6139/1902/91.

(4): F.O. 371/75038, XC/A/5191, from Mr. Burrows. about opening of a United States Consulate in Kuwait, dated 29 Apr. 1949, E.5562/1902/91.;
F.O. 371/75038, XC/A/5191, from Sir R. Hay to Mr. Burrows about proposed U.S. Consular Office at Kuwait, no. 363/3/496, dated 11 June, 1949, E.7831/1902/91.

(5): F.O.371/75038, XC/A/5191, from F.O. minute about U.S. request to appoint a Consul at Kuwait, draft letter to U.S. Embassy pointing out the disadvantages, dated 11th Aug., 1949, E.10033/ 1902/91.

(6): F.O.371/175038, XC/A/5191, from G. Lewis Jones to Bernard A.B. Burrows. Confidential. E.5562.

(7) : F.O.371/75038, XC/A/5191, from G. Lewis Jones to Berard A.B. Burrows. Confidential, E.5562.

(8): F.O.371/82159, XC/B 3905, from Joseph Palmer to G.W. Furlonge. dated Jan 23, 1950, E.1903/1.

(9): F.O.371/75038, XC/A/5191, from A.A. Russell to Mr. Rogers. Eastern Dept., dated 5th May, 1949, E.5562/1902/91.; F.O. 371/75038, XC/A/5191, from Mr. Burrows. no. E.5562/1902/91, Confidential, June, 1949.; F.O.371/75038, XC/A/5191, Preliminary reach in Bahrain and Kuwait to the U.S. Proposal to open a Consulate of Kuwait, dated 14 May, 1949, E.6139/1902/91.

١٠ ـ وكان العراقيون قد تقدموا بطلب إلى الانجليز للسماح لهم بتأسيس قنصلية في الكويت

F.O. 371/75039, XC/A/5191, British Embassy, Bagdad, 25th May, 1949, no. 103(50/9/49), E.6995.

وقد شعر الانجليز بأنهم باتوا في وضع يصعب عليهم فيه رفض هذا الطلب خصوصا اذا ما سمحوا للأمريكيين بتأسيس قنصلية لهم في الكويت بسبب وجود جالية عراقية كبيرة بها بلغ عددها وقتذاك حوالي ألفين ، ولوقوع العراق على حدود مشتركة مع الكويت ، وكان في نية العراقيين أن تكون قنصليتهم في الكويت مسؤولة عن مصالح الرعايا العراقيين في البحرين والمشيخات العربية الأخرى في الخليج كذلك .

F.O.371/82159, XC/B 3905, Memorandum from U.S. Embassy, appointment of U.S. Consul at Kuwait.; F.O.371/75039, XC/A/5191, from B.A.B. Burrows to Mr. H. Trevelyan, Confidential, dated 14th Sept. 1949, E.6995/1903:91.;

F.O. 371/75039, XC/A/5191, Ministry of Foreign Affairs, Economic Department, Consular section, Bagdad, 17th May, 1949, no. 175/175/100.; F.O.371/82159, XC/B.3905, from C.M. Rose, dated 2nd Feb. 1950.

١١ ـ مما يبطل حجة الأمريكيين القائلة بامكانية رفض الطلبات المقدمة من الدول الأخرى للحصول على حق إقامة قنصليات لها في الكويت أسوة بالولايات المتحدة الأمريكية بسبب افتقارها الى وجود مصالح مماثلة لما للولايات المتحدة .

F.O.371/75038, XC/A/5191, Telegram to Bahrein, Confidential no. 374, dated 15th June, 1949.

(12): F.O. 371/75038, XC/A/5191, secret, from Mr. Burrows to Mr. Palmer, United States Embassy, London, dated 16 Aug. 1949, E.7746/1902/91.

(13): F.O.371/75038, XC/A/5191, records conversations with Mr. Lewis Jones on the subject of U.S. Consulate at Kuwait, dated 20 June, 1949, E.7832/1902/91.

١٤ ـ يبرر الانجليز موقفهم الخاص بابعاد الكويت والبحرين كذلك عن المؤثرات العربية برغبتهم في تهيئة الظروف لكي تنمو كل منها بتؤدة وترو وتماشي ما فعلته معظم الدول العربية الأخرى وليس لابقائها خاضعتين للنفوذ البريطاني الدائم .

F.O. 371/75038, XC/A/5191, secret, from Mr. Burrows to Mr. Parlmer, U.S. Embassy, London, dated 16 Aug. 1949., E.7746/1902/91.

١٥ ـ ولذا اقترحت السلطات البريطانية في البحرين على وزارة خارجيتها اقناع حكومة الولايات المتحدة بأن يتولى أحد الضباط القناصل الأمريكيين مهامه القنصلية في الكويت بدون أن تكون له صفة رسمية .

F.O. 371/75038, XC/A/5191, from Bahrein to Foreign Office, no.316, 22nd June, 1949, Cypher/O T P.

(16): F.O. 371/75038, XC/A/5191, Departmental Distribution, from Kuwait to Foreign Office, 14th May, 1949, E. 6139.;
F.O. 371/75033, XC/A/5191, record of discussion between Mr. Michael Wright and members of State Department on the establishment of an American Consulate in Kuwait, secret, dated 22nd Nov. 1949, E.14800/1902/91.

(17): F.O. 371/82159, XC/B.3905, fromJoseph Palmer to G.W. Furlonge dated Jan. 23rd, 1950, E.A.1903/1.; F.O. 371/82159, XC/B. 3905, F.O. Minute from H.A.A. Hankey about American Consul in Kuwait, dated 20th Feb. 1950, E.A. 1903/2.

(18,19): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from J. Palmer to G.W. Furlonge,dated Jan. 23, 1950, E.A. 1903/1.

(20): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from C.M. Rose to Mr. Furlonge about State Department override U.K. objections to the establishment of an American Consulate at Kuwait and ask for further consideration in View of points raised, dated 8th June, 1950, E.A. 1903/9.

(21): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from G.W. Furlonge to Mr. Palmer, dated 31 st Mar., 1950, E.A. 1903/1.

(22): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from Mr. J. Palmer to Mr. Furlonge, about proposed establishment of an American Consulate in Kuwait, dated Jan. 23rd, 1950, E.A.1903/1.; F.O.371/82159, XC/B. 3905, from G.W. Furlonge to Lieutenant colonel Sir R. Hay, secret, dated 27th Feb., 1950, E.A. 1903/2.

(23): F.O. 371/82159, XC/B3905, F.O. Minute from Mr. H.A.A. about American Consul in Kuwait, dated 20th Feb. 1950, EA1903/2.

(24): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from J. Palmer to G.W. Furlonge, dated June. 2, 1950, E.A. 1903/9.

(25): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from Mr. J. Palmer to Mr. Furlonge, about proposed establishment of an American Consulate in Kuwait, dated Jan. 23rd, 1950. E.A. 1903/1.

(26): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, Issue of an Exequatur for the United States Consul at Kuwait, dated 20th Mar., 1950, E.A./1903/8.

(27,28,29): F.O.371/82159, XC/B. 3905, Memorandum for United States Embassy, appointment of U.S. Consul at Kuwait.

(30): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from C.M. Rose to Mr. Furlonge about State Department override U.K. objections to the establishment of an American Consulate at Kuwait and ask for further consideration in view of points raised, dated 8th June, 1950, E.A. 1903/9.

(31): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, Issue of an Exaquatur for the United States Consul at Kuwait, dated 20th Mar. 1950., E.A. 1903/8.

(32): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from Mr. Clive M. Rose to Mr. G.W. Furlonge about issue of an exequatur in connection with establishment of an American consulate in Kuwait, dated 10th Oct. 1950, E.A. 1903/11.

٣٣ ـ وقد صيغت على النحو التالي :

« طالما أن جلالة ملك بريطانيا قد وافق مشكورا على تعيين . . . كقنصل لايطاليا في نيروبي مخولا سلطة القيام بالمهام القنصلية في محمية زنزبار .

نحن السيد خليفة بن حروب سلطان زنزبار نعترف هنا بأن المدعو . . . . يعمل كقنصل لايطاليا في ممتلكاتنا وندعو كل من قد يعنيه الأمر بأن يراعي براءتنا هذه ، وأن يقدم لـ . . . . كل المساعدة التي يحتاجها للقيام بمهامه الرسمية .

صدر في زنزبار ممهورا بخطنا وختمنا في اليوم السابع والعشرين من مارس ١٩٥٠ . »

سلطان زنزبار

See F.O. 371/82159, XC/B. 3905.

(34): F. O. 371/82159, XC/B3905, from G.W. Furlonge to Mr. J. Palmer, dated 31st Mars 1950, E A 1903/1.

(35): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from Mr. J. Palmer to Mr. Furlonge, about proposed establishment of an American Consulate in Kuwait, dated Jan. 23rd, 1950., E.A. 1903/1.; F.O.371/82159, XC/B.3905, from G.W. Furlonge to Lieutenant-Colonel Sir Rupert Hay, secret, dated 27th Feb., 1950., E.A.1903/2.; F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from G.W. Furlonge, about appointment of U.S. consult at Kuwait, dated 29th Mar. 1950.

(36): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from Sir R. Hay to Foreign Office, no. 120A, dated 25th Mar, 1950, secret, E. A.1903/6.; F.O.371/82159, XC/B. 3905, from G.WW. Furlonge to Mr. Palmer, dated 31st Mar. 1950, E.A. 1903/1.

(37): F.O.371/82159, XC/XC/B. 3905, Bahrain telegram, no.1 20.A to F.O., secret F.O. 371/82159, XC/B.3905, from G.W. Furlonge to Lt. Col. Sir R.Hay, Bahrain, dated 13th Apr. 1950, E.A. 1903/6.

(38): F.O. 371/82159, XC/B.3905, from G.W. Furlonge to Lt. Col. Sir R.Hay, secret, dated 27th Feb. 1950, E.A.1903/2.; F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from G.W. Furlonge to Sir Erie Beckett about American consul in Kuwait, dated 27th Mar. 1950.

وتذكر إحدى الوثائق أنه بينما كان يعمل في شركة بترول الكويت K.O.C. ٨٠٠ أمريكي عام ١٩٤٩ نقص هذا العدد الى ١١٤ فقط في العام التالي (١٩٥٠) وأن هناك احتمالا بأن لا يزيد عددهم عن ٢٥ خلال عام ١٩٥١ .

F.O. 371/8215, XC/B.3905, F.O. Minute from Mr. H.A.A. Hankey about American consul in Kuwait, dated 20th Feb., 1950. E.A. 1903/2.

٣٩ ـ وكانت القنصلية الأمريكية في الظهران تتولى أمر الرعايا الأمريكيين المقيمين فى البحرين والساحل المهادن

F.O.371/82159, XC/B. 3905, from Rose, dated 2nd Feb. 1950.

وقد سبق للأمريكيين أن تقدموا بطلب إلى الانجليز للسماح لهم بتأسيس قنصلية في البحرين عام ١٩٤٣ ، غير أن الانجليز لم يبتوا في ذلك ، كما أن الأمريكيين لم يجددوا مساعيهم حول هذا الخصوص .

(40): F.O. 371/75038, XC/A/5191, from G.N. Jackson to Mr. H.G. Jakins, confidential, dated 3rd Aug. 1949, no. C/200 (1318).

(41): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from H.G. Jakins to Sir R. Hay, Bahrain, confidential, dated Mar. 4th, 1950, 134/3/50.

٤٢ ـ وكان قد رشح للاشراف على الشؤون القنصلية الأمريكية بالكويت .

F.O.371/82159, XC/B .3905, British Residency, Bahrain, confidential from Residency Bahrain to E. Dept.•no. 346/8/50, dated 14th Mar. 1950, E.A. 1903/7.

(43): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from H.G. Jakins to Sir HR. Hay, Bahrain. confidential, dated Mar. 4th, 1950, 134/3/50.

٤٤ ـ تشير الوثائق إلى موقف الشيخ من مسألة تعيين قنصل الولايات المتحدة الأمريكية فتذكر أنه في الوقت الذي كان فيه الشيخ أحمد الجابر يرحب بوجود تمثيل أجنبي في بلده ، كان خليفته الشيخ عبد الله السالم متحفظا في ذلك ، غير أنه لم يلبث أن قبل بوجود قنصل أمريكي وفق الترتيبات الخاصة بالتمثيل الأجنبي في الكويت والشروط التي تضعها المملكة المتحدة .

F.O. 371/75039, XC/A/5191, from B.A.B. Burrows to Mr. H. Trevelyan, confidential, dated 14th Sept. 1949, E. 6995/1903/91; F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from Sir. R. Hay to Foreign Office, no. 104, secret, dated 16th Mar., 1950, E.A. 1903/4.; F.O. 371/82159 XC/B. 3905, E.A. 1903/6.; F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from C.M. Rose to Mr. Furlonge about State Department override U.K. objections to the establishment of an American Consulate at Kuwait and ask for further consideration in view of points raised, dated 8th June, 1950, E.A. 1903/9.

(45,46): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from J. Palmer to G.W. Furlonge, dated June 2, 1950, E.A. 1903/9.

(47): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from C.M. Rose to Mr. Furlonge about State Department override U.K. objections to the establishment of an American Consulate at Kuwait and ask for further, consideration in view of points raised, dated 8th June, 1950, E.A. 1903/9.

٤٨ ـ كامتياز وليس كحق

See F.O. 371/82159, XC/B3905, from.
G.W. Furlonge about American consul in Kuwait, dated 28th June, 1950. E.1903/9.

(49, 50, 51, 52): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from J. Palmer to G.W. Furlonge, E.A.

(53): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, from J. Palmer to G.W. Furlonge, dated Jan 23, 1950, E.A. 1903/1.

(54): F.O. 371/82159, XC/B. 3905, F.O. Minute from H.A.A. Hankey about American consul in Kuwait, dated 20th Feb. 1950., E.A. 1903/2

٥٥ ـ وهو ما قد تميط اللثام عنه الوثائق المفرج عنها في الأعوام التالية بمشيئة الله .

المراجع

Public Record Office (1949);

F.O.371/75038	X C/A-5191 (Confidential) E. 5562.
F.O.371/75038	X C/A/5191 29 April 1949 E. 5562/1902/91.
F.O.371/75038	X C/A/5191 5 May 1949 E. 5562/1902/91.
F.O.371/75038	X C/A/5191 14 May 1949 E. 6139/1902/91.
F.O.371/75038	X C/A/5191 17 May 1949 E. 175/175/100.
F.O.371/75039	X C/A/5191 25 May 1949 E. 103 (50/9/49).
F.O.371/75038	X C/A/5191 11 June 1949 E. 7831/1902/91.
F.O.371/75038	X C/A/5191 11 June 1949 E. 5562/1902/91.
F.O.371/75038	X C/A/5191 15 June 1949 (Confidential).
F.O.371/75038	X C/A/5191 20 June 1949 E. 7832/1902/91.
F.O.371/75038	X C/A/5191 22 June 1949 no. 316. Cypher / O T P.
F.O.371/75038	X C/A/5191 3 Aug. 1949 (Confidential) No. C/200/1318.
F.O.371/75038	X C/A/5191 16 Aug. 1949 E. 7746/1902/91.
F.O.371/75038	X C/A/5191 14 Sept. 1949 E. 6995/1903/91.
F.O.371/75038	X C/A/5191 22 Nov. E. (secret) F. 14800/1902/91.

Public Record Office (1950):

F.O.371/82159	X C/B.3905 23 Jan. 1950 E.A. 1903/1.
F.O.371/82159	X C/B.3905 2 Feb. 1950 E.A. 1903/1.
F.O.371/82159	X C/B.3905 20 Feb. 1950 E.A. 1903/2.
F.O.371/82159	X C/B.3905 27 Feb. 1950 E.A. 1903/2.
F.O.371/82159	X C/B.3905 4 Mar. (Confidential) 134/3/50.
F.O.371/82159	X C/B.3905 14. Mar 1950 E.A. 1903/7
F.O.371/82159	X C/B.3905 16 Mar. 1950 (Secret) E.A. 1903/4.
F.O.371/82159	X C/B.3905 20 Mar. 1950 E.A. 1903/8.
F.O.371/82159	X C/B.3905 25 Mar. 1950 (Secret) E.A. 1903/4.
F.O.371/82159	X C/B.3905 27 Mar. 1950
F.O.371/82159	X C/B.3905 29 Mar. 1950.
F.O.371/82159	X C/B.3905 31 Mar. 1950 E.A. 1903/1.
F.O.371/82159	X C/B.3905 2 June. 1950. E.A. 1903/9.
F.O.371/82159	X C/B.3905 28 June 1950. E.A. 1903/9.
F.O.371/82159	X C/B.3905 10 Oct. 1950 E.A. 1903/11.
F.O.371/82159	X C/B.3905 10 Oct. 1950. Bahrain telegram no. 120.
F.O.371/82159	X C/B.3905 10 Oct. 1950 E.A. 1903/6.
F.O.371/82159	X C/B.3905 10 Oct. 1950 E.A. 1903/11.